

قياس أثر التضخم على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1980-2012

Measuring the impact of inflation on the Algerian economy during the period: 1980-2012

أ. د شريط عابد

جامعة تيارت - الجزائر

cheriet14@gmail.com

أ. صافة محمد

جامعة تيارت - الجزائر

safamed2018@gmail.com

Abstract :

Inflation is an economic phenomenon that it faced by developed and developing countries, with varying degrees, its continuity weakens the purchasing power of consumers, devours wages and profits, it manifests instability and fear among policymakers, to this end it leaves a series of imbalances, budgetary and monetary paths, whether at the national or international level.

Algeria, like other countries, has seen varied inflation degrees in different periods - especially in the nineties, which influenced economic sectors of the nation both internally and externally Based on the above study, this work aims to measure the impact of inflation on the Algerian economy in period 1980-2012, we observed the existence of a negative impact of inflation on the real gross domestic product variable and also a positive impact that reflects the exchange rate and existence of a inverse relation of inflation, on the competitiveness of national exports, as well as the metric study showed the absence of a direct linear relationship statistically significant between inflation and savings.

مقدمة:

تشهد اقتصاديات بلدان عالم اليوم - على خلاف أنظمتها - موجات متفاوتة من التضخم، تتزامن وظهور الأزمة المالية العالمية الراهنة ، حيث وجدت المصارف الدولية الكبرى نفسها وسط حيرة ، بين تخفيض معدل الفائدة للحد من أثار هذه الأزمة ، وبين اعتماد مستويات عالية من الفائدة لكبح جماح التضخم.

فحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2013، وصلت معدلات التضخم على المستوى العالمي إلى 3.76 % ، مسجلة بذلك الدول المتطورة معدل: 1.36%، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1.39% ، وكندا بمعدل: 1.14% ، و في اوروبا وصل معدله في فرنسا إلى: 1.01% وألمانيا: 1.60% ، بينما قدر متوسطه في إفريقيا ب: 11.72% ، مسجلة بذلك المغرب: 2.31% ، في حين وصلت نسبته في الجزائر إلى: 5.1 %.

تمتد جذور التضخم في الجزائر إلى مرحلة الستينيات وينسب ضئيلة (2.5% في المتوسط) ، إلا انه مع سنوات السبعينيات والثمانينيات وماتم تسطيره من مخططات نمووية ، ظهرت ملامح التضخم لتصل الى 7 % في سنة 1975، وفي إطار سياسة تحديد الأسعار تمكنت الحكومة الجزائرية من كبح تقدم هذه الظاهرة والسيطرة عليها ، أما فترة التسعينيات فقد تفاقم التضخم ليأخذ منحى الصعود ليصل الى 31.4% سنة 1994² ، أين تم تغذيته بفعل سياسة تحرير الأسعار ، وفك القيد عن التجارة الخارجية ، والتخلي عن سياسة تثبيت أسعار الصرف ، في ظل هذه الظروف وجدت الأسعار الأرضية الخصبة التي ساعدتها على التكاثر ، فتضاعفت عدة مرات، وأصبح المجتمع الجزائري يعاني من ظاهرة غلاء المعيشة، التي دفعت به إلى سحب مدخراته لسد حاجاته ، خاصة ذوي الدخل الضعيفة والمحدودة ، كما عانت ايضا المؤسسات من مخاطرها ، أين فقدت منتجاتها صفة التنافسية أمام المنتجات الدولية.

وفي عام 2000 و إلى غاية 2013 ارتفعت أسعار البترول ، وانخفضت المديونية الخارجية ، و زاد احتياط الصرف ، وبفضل فعالية السياسة المالية والنقدية، تقلص حجم التضخم الى 5% سنة 2013³.

وانخفضت بذلك تكلفة العيش للمواطن الجزائري، لكن هذا لا يعني أن هذه السنوات، يغيب فيها التضخم نهائياً، وإنما يتواجد بنسب ضئيلة .

انطلاقاً مما سبق تبين لنا مدى خطورة التضخم على الاقتصاد، وارتأينا تقديم إشكالية، تتمحور حول آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري، من خلال تشخيص مختلف مراحله، ابتداء من عام 1980 إلى غاية عام 2012، للوقوف على مؤشرات والأسباب الكامنة وراء وجوده، ومن ثم معرفة السياسات المتبعة في محاربته. بغرض بناء نموذج اقتصادي - قياسي يفسر أثر التضخم على بعض المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الكلي الجزائري خلال فترة الدراسة .

تتلخص الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي :

ماهي انعكاسات التضخم على الاقتصاد الجزائري ؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات:

ماذا نقصد بالتضخم؟ ما أسبابه؟ ما جدوى السياسات المتبعة لمحاربته ؟

فرضيات الدراسة: تتمثل في:

- متغيرة الكتلة النقدية تتمثل في أشباه النقود، النقود الورقية، والنقود الائتمانية، والمثلة بالرمز M2، فكل زيادة في حجم الإصدارات النقدية تفسر بالتضخم، طالما الإنتاج يزيد بمعدل اقل .

- متغير الدخل يكون ممثل في الناتج المحلي الخام الحقيقي PIBR، ويتأثر سلباً مع متغير التضخم.

- التضخم يؤثر سلباً على الادخار والصادرات .

- التضخم يؤثر إيجابياً على متغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

اهمية الدراسة واهدافها:

تتجلى أهمية الدراسة، من كون التضخم ظاهرة اقتصادية تواجهها معظم اقتصاديات عالم اليوم، فهي لصيقة بالحياة الاقتصادية، لها أبعاد وجوانب متعددة ومتشعبة تلقي بآثارها على مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني (الاستهلاك - الادخار - الانفاق الحكومي - الصادرات - الواردات)، فضلاً عن أنها تثير وتطرح الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية القابلة للقياس، خاصة وان إيجاد القيم المستقبلية لمعدلات التضخم أصبح ممكناً .

وتتلخص أهداف الدراسة في:

- محاولة إعطاء منظور جديد لظاهرة التضخم من زوايتين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

- التعرف على النماذج الخطية وغير الخطية التي لها علاقة بمعدلات التضخم، والتي تساعد في عملية قياس أثره على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري .

المنهج المتبع:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على التحليل النظري لأبعاد المشكلة في إطار موقعها في النظرية الاقتصادية، من خلال الاطلاع على المراجع العربية والاجنبية. كما تم الاعتماد على التحليل الكمي المقارن عبر الزمن، حيث يتم تتبع مشكلة الدراسة عملياً منذ سنة 1980 إلى غاية 2012 اعتماداً على البيانات المنشورة بواسطة اجهزة الاحصاء المتواجدة في الجزائر مثل ONS الديون الوطني للإحصاء، والمتواجدة خارج الجزائر مثل IMF صندوق النقد الدولي، بالإضافة الى التحليل القياسي الذي تم فيه استخدام اساليب القياس الاقتصادي الملائمة لتحليل موضوع الدراسة .

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور اساسية:

المحور الأول : الإطار النظري لظاهرة التضخم في الجزائر.

المحور الثاني : دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1980-2012

المحور الثالث : نمذجة قياسية لأثر التضخم على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1980-2012

المحور الأول : الإطار النظري لظاهرة التضخم في الجزائر:

تتعدد وتختلف تعريفات التضخم باختلاف المفكرين والعلماء الاقتصاديين في آراءهم أمثال " فيشر " و "كينز"، وباختلاف المقصود منه، والفترة التي حل فيها، فمثلا التعريف المتواجد في الفترة "1975-2012" غير ذلك المتداول في الفترة "1900-1945"، ونظرا لهذه الاختلافات ارتأينا وضع التعريف التالي:

"التضخم حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن مقدرة العرض "

أولا : أنواع التضخم و طرق قياسه:

1-أنواع التضخم: توجد عدة أنواع للتضخم:

تضخم ظاهر(مفتوح): يتسم بارتفاع الأسعار دون أي تدخل من الدولة، وتضخم مكبوت يتجلى في تدخل الدولة لضبط حركات الأسعار وتحديد⁴ بإضافة إلى التضخم الكامن . . الخ.

وتضخم جامح: أخطر أنواع التضخم يتراوح معدله بين 50% و 60%، والتضخم الزاحف في حدود 2%.⁵

وتضخم بالطلب ينشأ عن الخلل المتواجد ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وتضخم بالتكاليف ناتج عن زيادة تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاجي، وحسب تغيرات العلاقات الاقتصادية هناك تضخم مستورد وتضخم مصدر، ومن معيار الظواهر الجغرافية والطبيعية يوجد تضخم طبيعي وتضخم استثنائي

2- معايير قياس التضخم ومظاهره: تقاس الفجوة التضخمية بـ :

أ- مؤشر أسعار الاستهلاك: ويأخذ الصيغة التالية :

$$IPC = \frac{\sum P_1 * Q_0}{\sum P_0 * Q_0} * 100$$

حيث: P_0 ، Q_0 يمثلان السعر والكمية المستهلكة عند سنة الأساس ، P_1 ، Q_1 : يمثلان السعر والكمية المستهلكة في الفترة الجارية.

ويتم حساب معدل التضخم بالعلاقة التالية:

$$INF = \frac{IPC_1 - IPC_2}{IPC_1} * 100$$

حيث INF يمثل معدل التضخم و IPC_1 يعبر عن مؤشر الأسعار في السنة الأولى و IPC_2 في السنة الثانية.

ب- المؤشر الضمني للأسعار :

يطلق على هذا المؤشر بالمكشم (إزالة التضخم): déflation، ويكتب بالعلاقة التالية :

PIB بالأسعار الجارية

$$= \frac{100 \times \text{PIB بالأسعار الثابتة}}{\text{الرقم القياسي الضمني}}$$

PIB بالأسعار الثابتة

ج- معامل الاستقرار النقدي:

ويكتب بالعلاقة التالية:

$$B = \frac{\frac{DM}{M}}{\frac{DPIB}{PIB}} = \text{المرونة}$$

حيث:

B: يمثل معامل الاستقرار النقدي، ΔM : التغير في وسائل الدفع، M: حجم الكتلة النقدية، ΔPIB : التغير في حجم الدخل الحقيقي، PIB الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

إذا كان: $B=1$ فهذا يدل على استقرار نقدي، $B>1$ يدل على وجود فجوة تضخمية، $B<1$ يدل على وجود فجوة انكماشية.⁶

د- معيار الفائض الطلب الكلي الممثل في الفرق بين حجم الطلب الكلي النقدي وبين حجم الإنتاج القومي الحقيقي الممثل بالعرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام.

هـ - معيار فائض المعروض النقدي: وهو عبارة عن الفرق ما بين الطلب الكلي على النقود والعرض الكلي لها خلال فترة زمنية معينة. ويكتب بالعلاقة التالية:

$$\text{فجوة} = \Delta M - \frac{M}{Y} \cdot DY$$

حيث: ΔM تمثل التغير في عرض النقود، ΔY تمثل التغير في الناتج الوطني الإجمالي، Y يمثل الناتج الوطني الخام و الإجمالي، M تمثل عرض النقود.

ثانيا: مصادر التضخم وتطوره في الفكر الاقتصادي:

1- مصادر التضخم:

تتمثل في العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع والعوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: فالأولى تتلخص في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والتوسع في الاعتمادات من قبل المصارف، والعجز في الموازنة وتمويل العمليات الحربية والزيادة في معدلات الأجور بالإضافة إلى العوامل النفسية، أما الثانية فتتلخص في تحقق التشغيل التام، وعدم كفاية الجهاز الإنتاجي والنقص في العناصر الإنتاجية ونقص في رأسمال العيني.

2- التضخم في الفكر الاقتصادي:

أ- النظرية الكمية لنقود: يعتقد أنصارها أن كل زيادة في كمية النقود تترجم بالضرورة إلى زيادة المستوى العام للأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وهي مبنية على الفرضيات التالية: ثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود وحيادتها، والعلاقة الكاملة والموجبة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود. ومن أهم روادها فيشر ومعادلته للتبادل⁷ والفريد مارشال ومعادلته للأرصدة النقدية الحاضرة.

ب- النظرية الكينزية: يتزعمها الاقتصادي جون مينارد كينز ويفسر التضخم في مرحلتين:

- مرحلة تحقيق التشغيل الجزئي: أين يعاني الاقتصاد فيها من تعطيل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة لتشغيل، فكل زيادة في الطلب الكلي تقابلها زيادة في العرض الكلي، إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فلا يستطيع فائض الطلب التعبير عن نفسه بزيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور ويطلق عليه بالتضخم الجزئي.⁸

- مرحلة التوظيف الكامل: فكل زيادة في الطلب تترجم إلى زيادة الأسعار ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم البحت أو يجذب الطلب وفي هذه المرحلة يتوافق كينز مع فيشر في تفسير التضخم.⁹

ج- النظرية المعاصرة :

وتتمثل في النظرية الكمية لنقود الجديدة التي طورها فريدمان في سنة 1956 واعتبر ان الطلب يتوقف على محدداته ، حيث يفسر التضخم بانه وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية ، مستدلا على ذلك بان كل بلد مر بالتضخم مرتفع أيضا بمعدل مرتفع في العرض النقدي، هكذا فالتضخم عند فريدمان يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق استقرار في المستوى العام للأسعار.

ثالثا - آثار التضخم و السياسات المتبعة في محاربته :**1- آثار التضخم:**

ينعكس التضخم على الاقتصاد فيؤدي الى:

- زيادة مدا خيل بعض الفئات وهم أصحاب المشاريع على حساب اصحاب الدخول المحدودة¹⁰.
- إعادة توزيع الثروة من المقرضين إلى المقترضين، و إلى إضعاف جهاز الأسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية .
- رفع الأجور والأرباح والأسعار في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك على حساب القطاعات الاستثمار الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي يحدث اختلال في الجهاز الإنتاجي ليرتب عنه نتائج تنعكس في مجملها على جميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي يصبح الاقتصاد يعاني من معدلات نمو بطيئة .
- يرتب نتائج ايجابية على هيكل التسويق والتوزيع فهو يزدهر في فترات التضخم ومن ثم تنتعش المضاربة وتزداد قنوات التسويق متفوقا في ذلك الربح التجاري على الربح الصناعي ، مما يؤدي الى دخول وسطاء جدد ومن ثم زيادة نفقات التسويق وبالتالي الأسعار .

- فشل النقود في تأدية مهامها وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة ومقياسا لها .
- إحداث اختلال في ميزان المدفوعات ويمكن لتضخم أن يتسرب من الدول التي تعاني منه إلى الدول الأخرى عبر منفذ التجارة الخارجية ، وإحداث بالتالي انزلاقات في البلدان المستوردة له .

2- السياسات المتبعة في محاربته :

في إطار محاربة التضخم تتبنى السلطات السياسة النقدية من خلال ترشيد الأدوات الكمية و النوعية و السياسة المالية من خلال الرقابة على الضريبة ، على الدين العام و الإنفاق العام.

وتكمن فعالية السياستين في عملية المزج والتكامل بينهما .

المحور الثاني: دراسة تحليلية لمراحل تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1980-2012

نقوم بتقسيم الدراسة إلى مرحلتين :

أولاً: مرحلة التضخم المكبوت 1980-1989:

واصلت الجزائر سياسة التنمية في هذه المرحلة من خلال المخطط الخماسين: 1980-1984¹¹، 1985-1989¹²، كما انتهجت الجزائر سياسة لتثبيت وتحديد الأسعار تمثلت في نظام الأسعار 1980-1989: هناك أسعار محددة مركزيا وأسعار المراقبة

1-مظاهر التضخم: تظهر من خلال:

أ- مؤشر الرقم القياسي للأسعار: نلاحظ أن حركة الأسعار في ارتفاع مستمر، ففي مخطط الخماسي الأول: 80-84 وصل معدل التضخم إلى: 8.23 % ، مخطط الخماسي الثاني 85-89 وصل معدل التضخم فيه إلى 7.49 % في المتوسط نتيجة أزمة البترول 1986.

تميزت هذه الفترة بمعدل تضخم في المتوسط 9% راجع إلى تحرير المزيد من الأسعار وسياسة التنمية المنتهجة.¹³

ب- الرقم القياسي الضمني للأسعار: سجل أعلى معدل له في سنة 1989 (13.66 %) ، مما يفسر باستقرار نقدي راجع لسياسة تثبيت الاسعار.¹⁴

ج- معامل الاستقرار النقدي:

وصل في سنة 1980 الى 21.52 وهذا مايفسر بالزيادات الهائلة في إصدارات النقدية وذلك راجع لزيادة الإنفاق الحكومي و التمويلات الضخمة للمشاريع. وتراوحت قيمته ما بين 5 و6 مابين 1981 و1986 بينما سني 1987-1988 فشهدت انكماشات نقدية -20،-40، وأخيرا سنة 1989 تميزت بالاستقرار النقدي¹⁵.

2- مصادر التضخم: تتمثل في :

أ- الأسباب النقدية :في هذه الفترة نلاحظ أن تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في اتجاه تصاعدي راجع للإصدارات النقدية المتكررة لتمويل العمليات التنموية .وتطور مقابلات الكتلة النقدية ذمة نحوى الاقتصاد تزيد بمعدل نمو مرتفع بمقارنة بمعدل نمو الذمة على الدولة وعلى الخارج ،والسبب في ذلك يعود الى تطور مداخيل البترول التي تقلل من فائدة البنوك وزيادة الطلب على القروض

ب- الأسباب المالية :

يمكن القول أن نفقات التجهيز تم تغطيتها بالإيرادات ،بينما نفقات التسيير لاتغطي بالكامل مما يستدعي الزيادة في عرض النقود وبالتالي ارتفاع الأسعار .

ج - الأسباب الهيكلية: تتمثل في عامل التخلف:

- السكان : حجم السكان ارتفع بمعدل¹⁶ 31 % بين 1981-1989 وبالتالي هناك دخل فائض يقدم للعامل يزيد من طلبه الاستهلاكي و بالتالي الطلب الكلي متسببا في ارتفاع الأسعار . بالإضافة إلى التضخم الجهوي ،والتضخم الناشئ من قلة المنشآت القاعدية في تلك الفترة .

- التجارة الخارجية: سنوات الثمانينيات تميزت بانخفاض البترول (1986)، حيث أوقفت المشاريع الاستثمارية وأخضعت إلى إعادة الهيكلة وبالتالي انخفض معدل النمو 4.6% في سنة 1985 الى -1.9 % سنة 1987 إلى -2.9% سنة 1988 مما دفع إلى ظهور أزمات (البطالة) وظهور التضخم نتيجة رفع الدعم عن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ،حتى انه أصبح يكاد يكون صريحا .

- تضخم التنمية :

ويمكن الكشف عنه من خلال تطور الاستثمار ،ففي سنوات الثمانينيات انخفض معدل الاستثمار ليصل الى 30.7% في سنة 1989 بسبب تدهور اسعار البترول 1986،ومن ثم التوجه الى الاهتمام بالصناعات غير منتجة وتخلي عن دعم اسعار وارتفاع المديونية وبالتالي ارتفاع الاسعار . كما ان هناك مصادر اخرى للتضخم تنبع من التوزيع اللامتساوي للسكان ،والموارد الطبيعية بالإضافة الى التناقض بين القطاعات المختلفة، كما ان ندرة السلع تلعب دورا في ظهور التضخم سواء ندرة السلع على المستوى الوطني او العالمي¹⁷.

ثانيا:مرحلة التضخم الصريح: 1990-2012

تميزت هذه الفترة بانتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق فتم تحرير أسعار السلع وتحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف.

1-مظاهر التضخم :ويتم الكشف عنه من خلال تحليل المؤشرات التالية:

أ- تحليل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي: يتضح من تحليل هذا المؤشر انه في تزايد مستمر حيث بلغ أعلى معدل له في سنة 1994 (31.7%) ، ثم انخفض معدله حتى وصل إلى 5% عام 2012.

اذن التضخم استطعنا الكشف عنه بهذا المقياس فكانت طبيعته تتميز بالشدة خلال 1998-1990 بمعدل 18.4%، نتيجة تحرير الأسعار (85 % تم تحريرها)، وسعر الصرف اما بعد 1998 فاخذ طبيعة التضخم الصريح 3.80% في المتوسط الفترة 1999-2013.¹⁸

ب- تحليل تطور الرقم القياسي الضمني للأسعار: مؤشر الرقم القياسي الضمني يتزايد من سنة إلى أخرى فقد بلغ 129.73 في سنة 1990، لينتقل إلى 204.20 في السنة الموالية أي بمعدل 57%، ويتراجع بعد سنة 1997، حيث استقر في سنة 2001 ثم تراوحت نسبته ما بين 2% و 9% ، وبالتالي يمكن القول ان الرقم الضمني كشف لنا بان التضخم بدى قويا في فترة التسعينيات ، ثم انخفض وأصبح صريحا في السنوات الباقية.

ج- تحليل معامل الاستقرار النقدي: تميزت السنوات 1991-1993-1994 بانكماشات نقدية أما بقية السنوات فقد اتسمت بفجوات تضخمية حيث سجلت سنة 1997 الحد الأقصى لمعامل الاستقرار النقدي 16.55 وما يلاحظ انه في سنوات 2003-2005 كان معامل الاستقرار فيها قريبا من الواحد الصحيح .

2- مصادر التضخم:

أ- المصادر النقدية :

من تحليل تطور الكتلة النقدية نجد ان معدلات ارتفاع الكتلة النقدية قد وصلت إلى 24%، ما بين 1991-1992 نتيجة زيادة الائتمان لتلبية طلبات المؤسسات العمومية أما السنوات 93-94 فقد انخفضت إلى 21%، 15%، وهذا راجع إلى انخفاض معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية 20% والتخلي عن الوسائل الغير المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد ، وسنوات 1999-2007 تخص برنامج الإنعاش الاقتصادي وبالتالي ارتفاع حجم السيولة ولكن نظرا لتشابك المتغيرات فينا بينها فعديل التضخم لم يرتفع بنسبة كبيرة 2% سنة 2005.¹⁹

ب- المصادر المالية : بينت الدراسة ان سنوات 1993-1994 سجلت عجزا على التوالي : 162.6 مليار دج و 89.3 مليار دج مما يفسر بزيادة نفقات الدول على الإيرادات مما يتسبب في حدوث زيادة في الأسعار العامة نتيجة تمويل هذا العجز . عن طريق زيادة السيولة النقدية في المجتمع أما السنوات الأخيرة فتميزت بوجود فوائض نتيجة تحسن مداخيل البترولية وبالتالي تضخم قليل .

ج - الأسباب الهيكلية: وتتمثل في :

- التضخم المستورد: نلاحظ أن معدلات التضخم الخارجي في تناقص مستمر نتيجة انخفاض تكلفة الواردات بسبب تحرير أسعار الصرف وما يمكن قوله أن التضخم المستورد لم يؤثر كثيرا على التضخم المحلي في السنوات الأولى من فترة الدراسة ، أما بعد سنة 2000 فقد كان فعلا في إنتاج التضخم نتيجة الارتفاعات المتوالية لأسعار المحروقات ، وعلاقة ذلك بسعر الصرف للعملة الوطنية .

- اثر سعر الصرف على التضخم: أدى انخفاض معدل سعر الصرف (25.5%) سنة 1991 إلى ارتفاع التضخم نتيجة انخفاض حجم الواردات فضلا على تميز هذه الفترة بانخفاضات في أسعار المحروقات، أما السنوات البقية فكانت هناك علاقة موجبة بين معدل التضخم ومعدل الصرف حتى ان منحني الصرف ينطبق مع منحني التضخم في السنوات الأخيرة مما يدل على أن سعر الصرف يلعب الدور الأول ان لم نقل وحده في تفسير التضخم .

- **التضخم بسبب التخلف الاقتصادي:** ويتمثل في زيادة السكان، ومن وراء ذلك زيادة الطلب الاستهلاكي وكذلك تقادم الهياكل القاعدية، نتيجة التطور الاقتصادي، ضعف الإنتاجية والندرة في السلع والخدمات. بالإضافة إلى التضخم الناتج من التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير الأسعار وتطور حجم المديونية .

ثالثا - انعكاسات التضخم على الاقتصاد الجزائري وطرق محاربته :

1- انعكاسات التضخم على الاقتصاد الوطني:

تتلخص آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري في :

أ- اثر التضخم على الاستهلاك والادخار:

كان مستوى الادخار للعوائل بعد الاستقلال ضعيف وصل الى 0.09 مليار دج في سنة 1964 و 0.13 مليار دج سنة 1965، و 0.27 مليار دج سنة 1966 هذه الأرقام تعكس نظام المعيشة المتوسط للعوائل أما فترة 1970-1980 فكان معدل الادخار في تزايد²⁰ وصل إلى 29%، في متوسط الفترة لكن فترة 1981-1989 انخفض الادخار ووصل إلى 16% نفي المتوسط وبالتالي نستطيع القول أن هذه الفترة والمتميزة بالتضخم المكبوت دفعت بالأشخاص إلى الادخار لإشباع حاجياتهم الغير متوقعة في المستقبل .

أما في :1990-1999 أصبحت أغلب الأسر توجه غالبية مداخيلها إلى سد حاجياتها اليومية، وبعد سنة 2000 شهد الاقتصاد استقرارا نقديا أعاد التوازن في توزيع مداخيل الأسر خاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات ، وهكذا ارتفاع أسعار المحروقات يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية ونقص المدخرات التي يتسارع أصحابها لإنفاقها ، كما أن التضخم له آثارا إيجابية على الدائنين .

ب - انعكاسات التضخم على إعادة توزيع مداخيل العمال :

في سنوات الستينيات كانت الأجور تتماشى مع طبيعة الاقتصاد آنذاك ، حيث أن السياسة تثبيت الأسعار من شأنها القضاء على كل محاولة لارتفاع الأسعار، أما سنوات السبعينيات والثمانينيات فتميزت بارتفاعات متتالية في أسعار الأساسية، إلا أن سياسة الأسعار تمكنت من تخفيض حدتها، اما التضخم المسجل في سنوات التسعينيات فقد مس أصحاب الدخل المحدودة حيث انخفضت قوتهم الشرائية من 10% سنة 1994 إلى 7% سنة 1995، إلى 3% سنة 1996 إلى 0.5% سنة 1997، وبحلول سنة 2000 شهد الاقتصاد انخفاضا في معدلات التضخم مما زاد في تكلفة الأجر من : 10.48%، سنة 2001، إلى 11.47% سنة 2004.

ج - آثار التضخم على ميزان المدفوعات :

يعكس التضخم أثره على تنافسية الصادرات وتدفق رؤوس الأموال:

- تنافسية الصادرات الجزائرية:

ففي الاقتصاد الموجه كانت له آثار مباشرة وسلبية على الصادرات الجزائرية، وذلك بفعل سياسة تثبيت أسعار الصرف ، فالحجز في ميزان التجاري آنذاك كان مسجلا بسعر صرف غير حقيقي ، أما في سنة 1994 فتم تخفيض سعر الصرف إلى 40% مما أثر إيجابيا على ميزان المدفوعات .

- **حجم تدفق رؤوس الأموال الخارجية إلى الجزائر:** فقد أثر التضخم على حجم تدفق رؤوس الأموال الخارجية إلى الجزائر و لكن في السنوات الأخيرة انخفض المعدل ، وتم عقد عدة اتفاقيات شراكة لدفع عجلة النمو وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

د - اثار التضخم على الاستثمار :

في فترات التضخم تزداد مردودية الاستثمارات في القطاعات ذات المردودية العالية لكن ليس لها أهمية اجتماعية ، في حين أن القطاعات ذات مردودية المنخفضة ولكنها ضرورية تتأثر سلبا به، فمثلا الاستثمارات في القطاع الفلاحي انخفض من نسبة 14.30% في الفترة (1985-1989) إلى 3% في الفترة (1993-2000)، في حين قطاع النقل ارتفعت مردوديته من 2.73% إلى 12%

2- محاربة التضخم: اتخذت الجزائر عدة سياسات لمعالجة التضخم منها:**أ- السياسة النقدية:** وتتجلى من خلال :

- تاطير الائتمان : حيث وصل معدله في سنة 1990 إلى 10.5%.

- معدل الاحتياط الإلزامي كان في سنة 1994: 2% لينتقل إلى 4.25% في سنة 2001.

- سياسة " السوق المفتوحة " : أين تم تخفيض اسعار الفائدة إلى 18.5% سنة 1996.²¹

- سعر الخصم: تم رفع معدلات الخصم من 2.5% في سنوات الثمانينيات إلى 7% (1990)، 5% في سنة (1995).

ب- السياسة المالية : تمثلت في: الرقابة على الضريبة من خلال مجموعة من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في سنوات التسعينيات ، أما الرقابة على الإنفاق فتتم بمراقبة الأسعار خلال الفترة : 1962-1989، إلا انه في فترة الاقتصاد الحر تم تحرير الأسعار ، فضلا عن الرقابة على الأجور .

كما عملت الجزائر على تحرير أسعار الصرف، حيث انخفض الدينار من 7.3 في مارس 1994 إلى 40.17 في افريل من نفس السنة .

المحور الثالث: نمذجة قياسية لأثر التضخم على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1980-2012**أولاً: النموذج المقترح في الجزائر والتحديد العملي لمتغيراته:****1-النموذج المقترح في الجزائر:**

بالاعتماد على نموذج الطلب على النقود لـ: cagan سنة 1963، يمكن اشتقاق نماذج تفسر أثر نمو الأسعار على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، حيث ان النموذج المقترح من طرف cagan معطى بالعلاقة التالية:

$(M/P)^d = f(Y, i)$ ، M تمثل النقود الاسمية ، P: يمثل المستوى العام للأسعار، Y يمثل الدخل الحقيقي ، i يمثل الفائدة، وحسب بعض الدراسات التطبيقية تم استبدال معدل الفائدة بمعدل التضخم مع إضافة بعض المتغيرات مثل أسعار الصرف ، الصادرات والواردات، العجز في الموازنة .. الخ إلى نموذج cagan. ومن اجل نمذجتها خطيا وجب إدخال اللوغاريتم على هذا النموذج فنحصل على :

$$\ln(Y_i) = a_i \hat{a}_{i=1}^n \ln(X_i) + b + z_i$$

حيث: Y: يمثل المتغير التابع، X: يمثل المتغير المستقل، a_i ، b ثوابت، $\hat{a}_{i=1}^n$ يمثل الأخطاء العشوائية. فمثلا يمكن وضع دالة لأثر التضخم على أسعار الصرف بالصيغة التالية:

$$\ln TS = a_1 \ln cpi_i + a_2 \ln pibr_i + b + z_i$$

ونفس الشيء لباقي النماذج الأخرى التي نحن في صدد اقتراحها واختبارها .

2-التحديد العملي لمتغيرات النموذج في الجزائر:

انطلاقاً من الدراسات التي تعرضنا لها في الجانب النظري ، نستعمل المتغيرات التالية في عملية التقدير:

- متغيرة النقود:يرمز لها بـ: M2 وحسب معطيات البنك الجزائري فهي تتكون من: أشباه النقود، النقود الورقية، الائتمانية...الخ.
- متغيرة الدخل: تتمثل متغيرة الدخل في الناتج الداخلي الخام PIBR.
- متغيرة سعر الصرف:

في الجزائر، نعتمد على صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري في السوق الرسمية .

- متغيرة الصادرات والواردات:

نقصد بها تلك المحسوبة بطريقة fob أي: Importations, (f.o.b) و Exportations, (f.o.b)

- العجز في الموازنة:

فهو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والنفقات التي يتم اخذ قيمها مباشرة من معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

نشير إلى أن البيانات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، تتمثل في جميع المعطيات المرتبطة بالاقتصاد الجزائري، في شكل سلاسل زمنية سنوية طولها 33 مشاهدة، منذ سنة 1980-2012، وهي مأخوذة من معطيات الديوان الوطني للإحصاء، مع إجراء بعض الإتمامات عليها بواسطة إحصائيات صندوق النقد الدولي (IMF).و تعتبر سنة 1989 كسنة أساس مشتركة لجميع هذه السلاسل، و المتغيرات الموافقة لهذه البيانات نعرضها في الآتي:

CPI: يمثل المستوى العام للأسعار، المعبر عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك للجزائر على المستوى الوطني.

PIBR: الناتج الوطني الخام بالأسعار الحقيقية.

DB: يمثل رصيد الميزانية.

X: يمثل الصادرات من السلع و الخدمات.

M: الواردات المتأتية من الخارج.

Tc: سعر صرف الدولار الأمريكي بالعملة الوطنية.

كما يمكن تحويل هذه المتغيرات إلى متغيرات أخرى، مع إبقاء نفس الدلالة من خلال إدخال رمز اللوغاريتم النيري $\ln$ لكل متغيرة أو إدخال الحرف T الذي يمثل معدل نمو المتغير

ثانيا: التحليل الاقتصادي والإحصائي للنماذج:

تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في عملية النمذجة باستخدام برنامج Eviews، حيث تحصلنا على عدة نماذج تم رفض البعض منها لعدم توافق إشارات معالمها مع مبادئ النظريات الاقتصادية، وتم رفض كذلك النماذج التي لاتتوافق مع الاختبارات الإحصائية لتحصل في الأخير على 3 نماذج ليتم عرضها مرة أخرى على اختبارات الاستقرار .

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل التخلص من مشكل الارتباط الذاتي تم إدخال معاملات التصحيح AR(q)، كما تم حذف المتغيرات التي لم تصل إلى مستوى معنوية 5%.

1- نموذج اثر التضخم على أسعار الصرف:

أعطت النتائج النموذج التالي:

$$\ln(TC)=1.06\ln(CPI)$$

$$R^2=0.98 \quad t^{cal}=43.22 \quad D.W=1.99 \quad N=31$$

نموذج أسعار الصرف يبين وجود علاقة طردية وقوية تربط لوغاريتم سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملة الوطنية بلوغاريتم الأسعار المحلية خلال الفترة المدروسة ، وبالتالي هناك اثر واضح وموجب لمعدل التضخم على أسعار الصرف . وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية ، فإذا ارتفع معدل التضخم لسبب ما يصاحبه انخفاض في القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستيراد ومن ثم يحدث عجز في ميزان المدفوعات، حيث تهتز قيمة العملة قياسا بالعملة الأجنبية، وهذا النموذج يتميز بميل موجب يساوي 1.06 ، فكلما تغيرت الاسعار المحلية بمعدل 100 % زادت أسعار الصرف بمعدل 106%، عند مستوى معنوية 0.05 ، وبالتالي يمكن القول ان التضخم يؤدي دورا أساسيا في تفسيراته لسعر الصرف هذا من الناحية الاقتصادية ، اما من الناحية الاحصائية فقد أظهرت النتائج قوة العلاقة التي تربط أسعار الصرف بالأسعار المحلية التي تمثلت في معامل التحديد ($R^2=0.98$) أي ان المتغيرات المستقلة والمثثلة في متغير أسعار المحلية استطاعت ان تفسر المتغير التابع (أسعار الصرف) بنسبة 98 % ، والباقي 2% تشرحه العوامل العشوائية.

ان القيمة المعيارية لتوزيع الطبيعي (43.22) تقع خارج مجال قبول الفرضية الصفرية أي أنها أكبر من القيمة المحدولة (1.96) بالقيمة المطلقة وبالتالي توجد معنوية لمعلمة النموذج عند مستوى خطأ 0.05 .

كما ان إحصائية ديرين وواتسن ($D.W=1.99=2$) فتشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية بالإضافة الى ان اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للأخطاء العشوائية تقع داخل مجال المعنوية، مما يعني ان سلسلة هذه الأخطاء العشوائية مستقرة .

2- نموذج اثر التضخم على الناتج المحلي الخام الحقيقي:

أظهرت النتائج العلاقة التالية:

$$\ln(\text{PIBR}) = -0.15 * \ln(\text{CPI})$$

$$R^2=0.99 \quad t^{\text{cal}}=-3.53 \quad D.W=2.01 \quad N=27$$

هذا النموذج يبين وجود علاقة عكسية تفسر لوغاريتم الناتج المحلي الخام الحقيقي بلوغاريتم الأسعار المحلية ، وهذا ماورد في النظرية الاقتصادية الكلية حيث كل زيادة في معدلات التضخم تتسبب في انخفاض القوة الشرائية للمستهلك وبالتالي انخفاض الاستهلاك الوطني ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام، وحسب النموذج هناك اثر عكسي (الميل يساوي -0.15) بين التضخم والناتج الداخلي الخام ، فكل زيادة في معدل الأسعار (100%) يتبعه انخفاض في معدلات النمو الناتج الداخلي الخام بنسبة (15%)، وهذا ما شهدته الجزائر خلال سنوات التسعينيات .

والنتائج الإحصائية بينت ان:

- معامل التحديد يساوي 0.99 يفسر قوة العلاقة التي تربط معدل التضخم بالناتج المحلي الخام، أي النموذج مشروح بنسبة 99% بالعوامل المستقلة والباقي (1%) تشرحه العوامل العشوائية.
- القيمة المعيارية الطبيعية تساوي -3.53 وهي أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المعيارية المحدولة 1.96 وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H_0 ، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود المعنوية ($B \neq 0$) للنموذج.
- اختبار إحصائية ديرين وواتسون أثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية ($D.W=2.01$).
- اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للأخطاء العشوائية أثبت انها تقع داخل مجال المعنوية مما يعني ان سلسلة الأخطاء العشوائية مستقرة .

3- نموذج اثر التضخم على تنافسية الصادرات:

بعد عملية النمذجة تحصلنا على النموذج التالي :

$$\ln(X) = 3(\ln p_{ibr}) - 2.5(\ln c_{pi}) + 1.56(\ln t_c)$$

$$(2.3) \quad (-3.45) \quad (3.94) \quad R^2 = 0.93 \quad D.W = 2.04$$

هذا النموذج يظهر علاقة سالبة (الميل يساوي -2.5) بين لوغاريتم الصادرات و لوغاريتم اسعار المحلية ،وعلاقة موجبة بين لوغاريتم الصادرات و لوغاريتم سعر صرف الدولار الأمريكي بالعملة الوطنية (+1.56)، وعلاقة طردية مع لوغاريتم الناتج الوطني الحقيقي (+3).

نلاحظ ان إشارات النموذج جاءت موافقة لما تنص عليه النظرية الاقتصادية ،فارتفاع معدلات التضخم تعني الى ارتفاع الأسعار المحلية ومن ثم انخفاض حجم الصادرات ،كما ان وجود العجز في ميزان المدفوعات يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية (في حالة الصرف المرن) ومن ثم تنخفض أسعار السلع الوطنية بالمقارنة مع السلع الأجنبية الذي يؤثر بدوره الى زياد حجم الصادرات، بالإضافة إلى ان زيادة الدخل الوطني في البلد يؤدي الى زيادة وارداته أي صادرات باقي الدول اليه التي تؤثر بدورها على زيادة مداخيلها الشيء الذي يؤدي الى زيادة وارداتها أي زيادة صادرات البلد .

وحسب النموذج فكل زيادة في مستوى الأسعار بنسبة 100 % يصاحبها انخفاض في حجم الصادرات بنسبة 250% مع اعتبار ان أسعار الصرف تبقى ثابتة (نظام الاقتصاد المخطط) وكذلك ثبات الدخل الوطني (ثبات أسعار البترول باعتبار أن اغلب مداخيل الجزائر تأتي من عوائد البترول). وفي حالة الأسعار المرنة (التخلي عن نظام الصرف الثابت في الجزائر بعد سنة 1989) ، كما ان اسعار البترول غير ثابتة ، فكل زيادة في التضخم يصاحبها انخفاض في حجم الصادرات ولكن مرونة أسعار الصرف تدفع بالصادرات إلى الارتفاع مما يقلل من معدل انخفاضها بالمقارنة في حالة معدل الصرف الثابت وكذلك زيادة مداخيل الدولة خاصة بعد سنة 1999 حيث ارتفعت اسعار البترول مما ساهم في زيادة الصادرات.

أما النتائج الإحصائية فقد أظهرت :

- وجود المعنوية لمعالم النموذج لان: القيم المعيارية المحسوبة لها (3.94-2.3-3.45) اكبر بالقيمة المطلقة من 1.96.
- اختبار إحصائية ديرين وواتسون أثبت عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (D.W=2.04=2).
- اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية للأخطاء العشوائية أثبت انما تقع داخل مجال المعنوية، مما يعني ان سلسلة الأخطاء العشوائية مستقرة .

خاتمة : اختبار الفرضيات ، النتائج المتوصل اليها واقتراحات

في هذه الدراسة توصلنا إلى ان التضخم ظاهرة اقتصادية تواجهها معظم بلدان العالم سواء كانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو ،فهو يعبر عن حركة صعودية للأسعار، تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب عن مقدرة العرض، فتزايد يعبر عن فشل وهشاشة الاقتصاد الوطني، حيث يضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويمثل هاجسا مخيفا ومقلقا لدى المستثمرين محلين كانوا أو أجانب ، كما يلقي بآثاره على القطاع الخارجي، فترتفع تكاليف الواردات، ومن ثم يقل حجم عرض النقود نحو الخارج ، ويرتفع حجم الطلب على النقود من الخارج عبر ارتفاع حجم الصادرات ، وبالتالي تندور قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، هكذا تنتقل مخلفات التضخم إلى المتغيرات المتحكممة فيه، التي تتفاعل من جديد فيما بينها لتزيد من مضاعفة الأسعار، ومن ثم تستمر دورة التضخم في الانتشار.

1-اختبار الفرضيات:

أ- فرضية "كل زيادة في حجم الإصدارات النقدية M2 تفسر بالتضخم، طالما الإنتاج يزيد بمعدل اقل" فرضية صحيحة حيث شهد الاقتصاد الجزائري خلال التسعينيات مزيدا من الاصدارات النقدية قابلها ارتفاعات في الاسعار. وقد سجلت سنة 1997 الحد الأقصى لمعامل الاستقرار النقدي 16.55.

ب- ان الفرضية القائلة بان متغير الدخل الممثل بالناتج المحلي الخام الحقيقي PIBR يتأثر سلبا مع متغير التضخم، هي فرضية صحيحة حيث بينت الدراسة التطبيقية والتحليلية للاقتصاد الجزائري ان وجود التضخم دائما يصاحبه انخفاض في قيمة الدخل الحقيقي، كما اظهرت الدراسة القياسية ان الناتج المحلي الخام الحقيقي PIBR يتأثر بمتغير التضخم بميل سالب (-0.15).

ج- فرضية: "التضخم يؤثر سلبا على الادخار والصادرات" هي كذلك فرضية صحيحة حيث اثبتت الدراسة التحليلية لواقع الجزائر وجود علاقة عكسية بين التضخم والادخار وبين التضخم والصادرات تمثلت في ان تضاعف الأسعار عدة مرات في سنوات التسعينيات، وتدهور قيمة العملة أدى إلى الامتناع عن الادخار والاتجاه نحو تحويل النقود إلى أصول عقارية أو قيم منقولة. بالإضافة الى انخفاض كمية الصادرات خارج المحروقات مما اثر سلبا على موازين الخارجية، وهذا ما بينته الدراسة القياسية حيث ارتبط التضخم سلبا (ميل سالب 2.5) بقيمة الصادرات.

د- تعتبر فرضية: "التضخم يؤثر ايجابيا على متغير صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري" فرضية صحيحة حيث شهد اقتصاد الجزائري خاصة في سنوات التسعينيات ارتفاعات ملموسة في الاسعار قابلها انخفاض في قيمة النقد الجزائري ومن وراءه زيادة اسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري، وهذا ما فسرتة الدراسة القياسية حيث اكدت على وجود علاقة طردية بين التضخم كمتغير مستقل بميل موجب (1.06) وسعر صرف الدولار الأمريكي بالدينار كمتغير تابع.

2-النتائج المتوصل اليها: بقياس اثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد الجزائري توصلنا إلى:

أ- ان التضخم ظاهرة ملموسة لدى جميع أفراد المجتمع الجزائري، تظهر في شكل ارتفاعات في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، وتقاس بثلاث معايير أساسية: الرقم الضمني للأسعار، معامل الاستقرار النقدي، مؤشر أسعار الاستهلاك وهو الأكثر استخداما.

ب- شهد الاقتصاد الجزائري مرحلتين للتضخم، مرحلة التضخم المكبوت الذي ساد في فترة الاقتصاد المخطط و قد بلغ معدله 9 % في متوسط فترة 1980-1989"، واستطاعت الجزائر إلى حد ما وبفضل سياسة تحديد الأسعار أن تقيد التضخم من جانب الطلب، ومرحلة التضخم الصريح الذي تزامن مع فترة الاقتصاد الحر وقد وصل معدله في متوسط الفترة (1990-1999) إلى 18 %، وإلى 4% في متوسط الفترة (2000-2012).

ج- انعكس سلبا على مجمل القطاعات الاقتصادية الداخلية والخارجية للوطن، فتضاعفت الأسعار عدة مرات في سنوات التسعينيات، وتدهورت قيمة العملة التي أدت إلى الامتناع عن الادخار والاتجاه نحو تحويل النقود إلى أصول عقارية أو قيم منقولة، بالإضافة إلى تأثيراته السلبية على السياسات الإصلاحية، وأسعار الصرف والموازن الخارجية

د- نتائج القياس الاقتصادي تمثلت في قياس وتحليل اثر التضخم على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث تحصلنا على ثلاث نماذج خطية مقبولة اقتصاديا لتوافق إشارات معالمها مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية ومقبولة إحصائيا كونها تستوفي جميع شروط الاختبارات الإحصائية اللازمة. و توصلنا في الاخير إلى ان التضخم يؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام الحقيقي بميل سالب قيمته -0.15، أما سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار فانه يتأثر بالتضخم تأثيرا ايجابيا بميل قدره +1.06، ويؤثر التضخم على تنافسية الصادرات الجزائرية بميل سالب (2.5).

3-الاقتراحات:

أ- نقترح تبني سياسة نقدية ومالية فعالة تكون كفيلة علي الحدمن اثر التضخم على متغيرات الاقتصاد الوطني،
ب-بالإضافة الى العمل على وضع سياسة حكومية لاستهداف ظاهرة التضخم وتحديد عتبته حيث تجاوزهها يؤثر سلبا على الاقتصاد، ومادونها يحافظ على الاستقرار الاقتصادي.

ج - نقترح القيام بدراسات اقتصادية قياسية من اجل استخراج نماذج رياضية تربط بين اسعار البترول و اسعار الصرف والتضخم واثار هذه المتغيرات على الاقتصاد الوطني ، ومحاولة التنبؤ بما لتجنب اثارها .

د - العمل على ايجاد بدائل لتحل محل الربيع البترولي ، فأسعار هذا الاخير عرضة للانخفاض ، وهذا ما قد يؤثر سلبا على صادرات الجزائر ومن وراء ارتفاع قيمة الواردات وبالتالي التضخم المستورد الذي يؤثر بدوره على زيادة التضخم الوطني.

الهوامش:

¹ - International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2013

² - International Monetary Fund, op.cit

³-IBID

⁴ - عناية غازي حسين ، التضخم المالي ، مؤسسة الشباب الجامعة الاسكندرية ، مصر ، ص ص56-58

⁵ - نبيل الروي ، نظرية التضخم ، طبعة الثانية ، مؤسسة الثقافة العربية ، الاسكندرية ، 1977 ، ص30

⁶ - الشبول نايف ، التضخم في الاقتصاد الاردني " دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، مصر ، 1981 ، ص44.

⁷ - نبيل الروي ، مرجع سبق ذكره ، ص50

⁸ - زكي رمزي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمحاربة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980م ص 57

⁹ - نبيل الروي ، مرجع سبق ذكره ، ص62

¹⁰ - زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره ، 1980 ، ص ص554-582

¹¹ - محمد بلقاسم حسن بملول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص5.

¹² - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني ، وزارة التهيئة العمرانية ، جانفي 1985 ، ص ص 133 . 142 و 170 .

¹³ - Collections statistiques, N°:125, Rétrospective des comptes économiques de la nation 1963à2004, Office National des Statistiques, Alger, 2005

¹⁴ - World Development Indicators database, World Bank, April 2005.

¹⁵ - Bulletin statistique de la banque d'Algérie, Séries Rétrospectives "statistiques Monétaire 1964-2011- Statistiques de la Balance des paiements 1992-2011", 2012, p14 et 29

¹⁶ - IMF, Statistique Financières Internationales.ed:2003

¹⁷ - محمد بلقاسم حسن بملول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، مطبعة حلب ، الجزائر ، 1993 ، ص184.

¹⁸ - International Monetary Fund, Op.cit

¹⁹ - Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit, pp 14et29

-Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2007, Juin 2008, p199

²⁰ د . محمد شيخي و احمد سلامي ، تقدير دالة الادخار في الجزائر : 1970- 2005 ، مجلة الباحث ، العدد 06 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر : 2008 ، ص141.

²¹ - إحصائيات بنك الجزائر.